المكون العرقي وأثره على عملية بناء الدولة في إفريقيا.

The Ethnic component and its impact on the nation building process in africa

الباحث:معقافي الصادق[1]

جامعة تيزي وزو،الجزائر

تاريخ الإرسال: 2020/04/05 تاريخ القبول: 2020/05/07 تاريخ النشر: 2020/06/30

****

ملخص:

تتمحور هذه الدراسة على رهانات وواقع الدولة في إفريقيا والتي عرفت عدة تحولات وتطورات ساهمت في تعزيز البقاء تارة وفشل تارة أخرى لهذه العملية ،فالمعروف على إفريقيا منذ القدم تنوعها الثقافي وتعقد تركيبتها العرقية ،والتي انعكست بشكل سلبي على مسار ومستقبل بناء الدولة التي يكون فيها القانون هو المنظم والمؤسسات هي التي تحكم عوض رئيس القبيلة وأعرافه, ومن خلال مداخلتنا سنتطرق للمكون العرقي وتأثيراته على واقع ومستقبل الدولة في إفريقيا حيث يبرز دور التراكمات القبلية على تفعيل المؤسسات السياسية ،و كيف كانت ردة فعل هذه التنظيمات القبلية للمستجدات التي فرضتها الديمقراطية الغربية

الكلمات المفتاحية: القبيلة ،بناء و إعادة بناء الدولة ،إفريقيا . العرقية،الاثنية.

Abstract:

This study focuses on the stakes and reality of the state in Africa,wich witnessed several transformation anddevelopments that contributed to the promotion of survival at times and the failure of another time for this process,the organizer and the institutions are theones governing the tribal chief and his customs, and through our intervention we will addres the ethnic component and its effects on the reality and future of the state in Africa, where the role of tribal accumulations on the activation of political institutions is highlighted, and how the reaction of these tribal organizations to the developments that imposed by western democracy

Keywords: tribe,state,building and rebuilding, The Ethnic, Africa.

[1] **الباحث:معقافي الصادق جامعة تيزي وزو،الجزائر** sadek.mogafi@ummto.dz

مقدمة:

اصبحت عملية بناء الدولة في افريقيا من اهم التحديات التي تواجهها مختلف المجتمعات الافريقية نظرا للتعقيدات الاثنية والعرقية التي عاشتها القارة الافريقية طيلة عقود نتيجة لعدة ممارسات خارجية وداخلية ،هذا الوضع الثقافي استعمل لاغراض سياسية واصبحت تشهد افريقيا صدامات عرقية وصلت لحد الابادة الجماعية _رواندا_،هذه التركمات التي انتجت سلطة سياسية عرقية اصبحت تهدد استقرار ووجود الدولة في افريقيا ،وعليه اصبح للمكون العرقي والاثني دور في بناء الدولة سواء من خلال التوافق او التصادم وه>ا ما سنتطرق اليه في دراستنا والتي تعالج اشكالية :

ما هو واقع ومستقبل الدولة في إفريقيا في ظل التركيبة العرقية والاثنية؟

وسنتناول المداخلة في المحور التالية :

المحور الأول : **الإطار المفاهيمي والنظري**.

المحور الثاني :**تأثيرات وتداعيات البعد الاثني على عملية بناء وتطور الدولة في إفريقيا**

المحور الثالث:**مستقبل الدولة في إفريقيا في ظل التأثيرات الخارجية والتحديات الداخلية.**

خاتمة

المحور الأول : الإطار المفاهيمي والنظري

تعتمد هذه الدراسة على "النظرية البنائية" Constructivism، ، لدراسة "مسألة الهوية"، ودور "الدولة" في إبراز الهوية كعنصر تماسك وتضامن ووحدة اجتماعية، تجمع مختلف المحددات والقدرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإنسانية وحتى النفسية للأفراد، ودورها في تشكيل المجتمعات على أساس الاستناد للهوية كمحور للتماسك، لا منطلق للتنازع والانقسام .

يقوم التصور البنائي على تشريح علاقة التأثير المتبادل بين طرفي الثنائية بنية Structure وعضوAgent حيث يمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية والمجموعات الإثنية كأعضاء أو وحدات، ففي الوقت الذي كانت تميل فيه كل من النظرية الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية، فإن المقاربة البنائية تركز على تأثير الأفكار و تولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأنه يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح.

1-المكون الاثني والعرقي

الاثنية:هي جماعة تمتاز بلغة وتاريخ ودين مشترك يميزها عن القبيلة والأمة الآخرين أو تتميز من خلالهم (Moore, 2002, p. 22)

و الإثنية حسب "**Panikos** " بانيكوس تعني كلمة أمة، ولا يوجد اختلاف بين الجماعة الإثنية و الأمة، ويقصد بها جماعة من الأفراد لهم سمات مشتركة، وقد يرتبط هذا بالتساوي مع المهاجرين والأقليات والجماعات المشتتة التي تتشارك نفس الخصائص والتمركز الجغرافي، والزواج من أعضاء جماعتهم وبالتالي يتم تخليد الإثنية الخاصة بهذه الجماعات بانتقالها من جيل إلى جيل(Panikos Panayi, 2000, p. 102) .

2-التعددية الإثنية : هي وجود جماعات أثنية وعرقية مختلفة ومتعددة، ذات هويات اجتماعيةثقافية، عقائدية، وبيولوجية متنوعة، ولها نمط من العلاقات المتوازنة أو الصراعية فيما بينها داخل إقليم الدولة الواحدة.

3-العرقية أغلب التعريفات الخاصة بمفهوم العرقية قريبة إلى حد بعيد ومتداخلة مع مفهوم الإثنية مع الاختلاف في كون العرقية تشير أحيانا إلى فكرة عنصرية، وهي ارتقاء وسمو عرق معين على الأجناس الأخرى، ومن هذه التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم العرقية.

حسب معجم المصطلحات السياسية هو "مصطلح يطلق على مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية، مع فرضية امتلاكهم لموروثات جينية واحدة (هلال، 1996، صفحة 2).

جاء في موسوعة علم السياسة بأن الدولة "هي الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه، بحيث تعلو إرادة الدولة فوق كل الإرادات الأخرى الفرعية ضمنها. (مفرج، 1997، صفحة 102)

4-الدولة: هي مجموعة من المؤسسات التي تعزز النظام وتحفظ الاستقرار الاجتماعي. (Heywwod، 1997، صفحة 84)

وهي أيضا: نظام معياري ورمز لمجتمع معين ومعتقدات تربط شعبا يحيا في حدودها، وهي هوية تحتكر الاستخدام المشروع للعنف في مجتمع محدد.

ويعرفها ماكس فيبر:مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي، تطالب قيادته الإدارية بنجاح، وفي تطبيقها للأنظمة، باحتكار الإكراه البدني المشروع (برو، 1998، صفحة 7)

5-بناء الدولة حسب "Francis Fukuyama" فوكوياما :تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، مما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدرا تها. (جيلالي، 2007، صفحة 7)

ويعرفها " تشارلز تيلي :إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها،وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة. (Ayoob، 1992)

تتميز عملية بناء الدولة (State-building process) بمجموعة من الخصائص:

1. العملية(process) ؛ أي تطور وليست فترة أو درجة بمعنى أنّ التغيير يُشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها.

2. الديناميكية(Dynamic) ؛ أي أنّها لا تعرف نقطة تنتهي عندها، فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الفواعل السياسية الرسمية والغير الرسمية، بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة.

3. النسبية(Relative) ؛ تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، وذلك أنّ بناء الدولة كعملية لا تتم في فراغ ولكنها ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي.او ما يطلق عليه بالإيديولوجية السياسية

4. الحياد(Neutrality) ؛ من حيث دلالته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام السياسي والاجتماعي، فالدراسة الواقعية لعملية بناء الدولة لا تكون بالافتراض ،فهي عملية حتمية في حدوثها و سرعتها و نتائجها.

5. العالمية(universality) ؛ هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية بأشكال مختلفة، وصفة العالمية تصبح نتيجةً مترتبةً على اعتبارها عملية، لان عملية البناء تتفاوت درجة الإنجاز فيها من الدول النامية إلى الدول المتطورة والأكثر تطوراً. (طاشمة، 2011، صفحة 25)

المحور الثاني :تأثيرات وتداعيات البعد الاثني على عملية بناء وتطور الدولة في إفريقيا.

1-المكون الاثني وعلاقته بالدولة في افريقيا: حظيت عملية بناء الدولة الوطنية في إفريقيا باهتمام أكاديمي وسياسي واسع النطاق ،فعملية استيراد النموذج الغربي للدولة و إسقاطه على الدولة الإفريقية ،واجه عدة تحديات وصعوبات نظرا للتركيبة السياسية و الاجتماعية و الثقافية التي يتشكل منها المجتمع السياسي الإفريقي.

لا يمكن إنكار دور التراكمات والعوامل الاجتماعية و الثقافية في بناء نسق معين من التفاعلات و السلوكيات السياسية داخل أي مجتمع، خاصة إذا كان ذلك المجتمع يتسم بالاختلاف و التباين المجتمعي من حيث التعدد والتنوع العرقي والاثني، وهذا نتاج ممارسات ومعتقدات طبيعية مثل الدين أو اللغة أو العرق، وتختلف درجة تأثيره وتأثره بالمؤسسات الرسمية للدولة من بلد لأخر وهذا حسب درجة وقوة الاندماج الداخلي (عاشور، 2002، صفحة 22) وتعتبر الاثنية من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والنقاش لاسيّما بعد تصاعد المدّ الاثني القومي والهوياتي منذ مطلع التسعينيات، فيستخدم لوصف أقلية أو جماعة فرعية معينة أو قبلية.و يرى جون ستاك (John Stack) أنّ الاثنية هي عبارة عن مجموعة من الأفراد الذّين يشتركون في عدّة خصائص مشتركة كالعرق، القرابة، الدين، اللّغة، العادات،الإقليم...، والاثنية في كثير من دول العالم برزت نتيجة تصاعد المدّ الاثني القومي في فترة التسعينات إثرّ تفكك الاتحاد السوفياتي (Heberon، 1999).كما يعرّف علماء الاجتماع الأمريكيون الجماعة الاثنية بأنّها كل جماعة ذات مقومات ثقافية وحضارية مشتركة يسود أفرادها الشعور بالهوية المشتركة الواحدة، وهذه الجماعة تعيش كجماعة تحتية داخل مجتمع أوسع.

إنّ ما يميز المكون الاثني هو الاستمرار والديمومة في المحافظة على طابعها الاثني، ومع مرور الوقت تتزايد مطالبها من أبرزها احترام خصوصيتها ومكوناتها، من خلال احترام حقوقها الثقافية وصولا إلى حدّ المطالبة بالاستقلال الذاتي – الانفصال- في إطار الدولة التي يقيمون بها. (الدين، 1998)

2-**مطالب الجماعات الاثنية** يمكن توضيحها كما يلي:

-**المطالب الإثنية المتعلقة بالهوية** ترتكز المطالب الإثنية الخاصة بالهوية على حمل الدولة والمجتمع ككل على الاعتراف بالقيم الرمزية المتعلقة بالجانب المعنوي والأخلاقي للجماعة، واعتبارها جزا من القيم العامة للدولة، وتعمل الجماعة لتحقيق هذا المطالب عن طريق العمل على ضمان التفاف أبناء الجماعة خلفها والحد من إمكانية الخلاف داخلها بشأن تلك المطالب، وكلما اتسع الخطاب الرمزي كلما كان اقدر على جمع الأنصار حوله ومقاومة محاولات احتوائه وكلما زاد تبيان قيمها وهويتها عن قيم وهوية المجتمع ازداد ميل الجماعة الإثنية للخروج عليه.

-**المطالب الإثنية المتعلقة بشكل الدولة ان** الهدف من المطالب الإثنية المتعلقة بشكل الدولة هو سعي بعض الجماعات الإثنية داخل الدولة إلى تحقيق الاستقلال الإداري عن الجماعات الإثنية الأخرى، أو تحقيق الاستقلال و الانفصال التام عن الدولة عند البعض الآخر، وهذا انطلاقا من الارتباط المزدوج بين المطالب المعنوية والمادية.

-**مطالب الا ستقلال الإداري:** تذهب الجماعات الإثنية إلى المطالبة بالاستقلال الإداري أو قدر من الحكم الذاتي، سواء كان ذلك في إطار دولة فيدرالية أو دولة موحدة بسيطة، فالاستقلال الإداري للجماعة الإثنية، علاوة على ما يتضمنه من اعتراف بقيمة الجماعة وتميزها في المجتمع فإنه يتيح لها قدر من المخصصات المالية من موازنة الدولة، ويخلق مجموعة من الوظائف الإدارية لأبناء الإقليم الذي تقطنه تلك الجماعة، إلى جانب ما يشكله ذلك من إرتقاء بالخدمات وتقديم المزيد من المشاريع للإقليم، وهذا ما يفسر سعي العديد من الجماعات إلى تحويل أقاليمها إلى وحدات إدارية مستقلة ذات تسيير لا مركزي .

-**مطالب الانفصال**: وترجع الرغبة في الانفصال لاعتقاد الجماعة الإثنية أن استمرار تعايشها مع غيرها في نفس المجتمع السياسي لا يلبي طموحاتها ومطالبها، بل يؤدي إلى الإضرار بمصالحها وامتيازاتها وهذا ما يولد نزعة لدى أفراد تلك الجماعة الإثنية للمطالبة بالانفصال سواء التام أو بالحكم الذاتي.

3-أسباب تصاعد تأثيرات المكون الاثني في إفريقيا على بناء الدولة

إخفاق الدولة في تفعيل الولاء القومي:لجأت الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمارية إلى فرض إيديولوجية تنموية تقوم على ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية لكسب الشرعية، كما أنّها احتفظت بكثير من ملا مح الفترة الاستعمارية، ولا سيّما سياسات القمع والإكراه المادي، فلقد كان واضحا أنّ التنموية هي تبرير لتغطية الحزب الواحد، كما أنّ مؤسّسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها أو على الأقل تمّ إدماجها في مؤسّسات وهياكل الدولة ذاتها، أمّ القيادات المعارضة فقد تمّ التخلص منها) عبد .pp ,1996 , 37-30)

التخلف الاقتصادي: يعتبر التخلف الاقتصادي سببا مباشرا لنشوب الحروب الاثنية؛ إذ إنّ محدودية القدرات الاقتصادية للدول الإفريقية تؤدي بالضرورة إلى عدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، فعجز القدرة الاستخراجية يؤدّي إلى التفريق بين الجماعات من حيث الاستجابة للمطالب، ومن ثمّ تنشب النزاعات الاثنية إمّا من قبل الجماعات التي تسعى رى بعض الدارسين أن تزايد الحروب والصراعات الإفريقية ما هو إلا نتاج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية الإفريقية، لقد أدّت العولمة إلى تراجع سلطة الدولة المركزية في إفريقيا، ولا سيما السيطرة على أدوات القهر المادي في المجتمع، في الوقت نفسه تمثّلت ملامح الاستجابة السياسية لتأثيرات العولمة في ظهور حركات وتنظيمات عرقية ودينية تتحدى سلطة الدولة الإفريقية، سواء على المستوى القومي أو المحلي.

أضف إلى ذلك أن السياسات الاقتصادية الليبرالية التي اتُبعت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أدّت إلى زيادة معدلات البطالة وسوء توزيع الموارد والدخول، وهو ما خلق البيئة المناسبة لتزايد الجريمة، وانتشار الفساد والسوق السوداء، وتهريب الأسلحة والمخدرات، وليس بخاف أن هذا السياق هو الذي يفسّر ظهور الأشكال والأنماط الجديدة من الحروب الأهلية والعنف السياسي الذي تشهده النظم السياسية الإفريقية. وثمة من ينظر إلى الصراعات باعتبارها نتاجاً

لظهور استراتيجيات سياسية تعبّر عن قوى وأشكال دون الدولة القومية، فالعولمة أعطت القوى المحلية الفرصة للقيام بأعمال هي من اختصاص السلطة السياسية، للحصول على نصيب من الثروة أو من قبل الجماعات التي ترغب في استمرار حصولها على الامتيازات الاقتصادية بمفردها دون مشاركة الجماعات الأخرى.

الانقلابات العسكرية هناك العديد من الأسباب التي تدفع المؤسسة العسكرية إلى التورّط المباشر في العملية السياسية، اذ يتصل بنفوذ قبيلة بعينها أو طائفةٍ ما وهيمنتها على المناصب العسكرية العليا ومنها ما يتصل بالوضعية الاقتصادية لأفراد المؤسسة، والتي كانت الدافع الرئيس وراء اضطرابات وحدات من الجيش في بوركينافاسو مؤخراً.

شهدت عدد من الدول الإفريقية تورّطات عسكرية مباشرة عبر الانقلابات العسكرية، كحالات موريتانيا ومدغشقر والنيجر ومالي، في أعوام: 2008م، 2009م، 2010م، 2012م على التوالي، أو غير مباشرة عبر ترجيح طرف سياسي على آخر، كحالة كوت ديفوار في أعقاب الانتخابات الرئاسية الأخيرة في أكتوبر 2010م، وهو التورّط العسكري في العملية السياسية للدولة الإفريقية الذي يرتبط بالسياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتداعياتها في كلّ حالة.

غياب المؤسسية، وهي السمة المعتبرة في كثير من مؤسسات الدولة في إفريقيا، لارتباطها بانحيازات عرقية وقبلية وطائفية من ناحية، وإخفاق إداري من ناحية أُخرى، ناهيك عن تماسك النفوذ القبلي في مواجهة مؤسسات الدولة.
وقد مهّد هذا الضعف العام لمؤسسات الدولة في إفريقيا للمؤسسة العسكرية، والتي لا تنفصل بدرجة أو بأخرى عن هذا الضعف وتشوّهات الدّرب، لشغل حيّز معتبر في الواقع السياسي الإفريقي، لما لها من حيازة القدر الأكبر من السلاح
مسألة التهميش والإقصاء إن مسألة الاستقطاب الاجتماعي و تركيز الثروة أدى إلى تمكين أقلية اجتماعية متميزة بين الفئات المجتمعية الأخرى ، من صناعة الثروة على حساب الاغلبية العظمى من السكان ، هذا ما يولد الفصل الاجتماعي وكما يشجع العنصرية و الشقاق العرقي (تشوسودوفيسكي، 2012، صفحة 26) ، فحالة الاحتقان في نيجيريا و بالخصوص مطالب جماعات دلتا و تنظيماتها، لا تقتصر على التوزيع العادل للثروة و لكن أيضا و بدرجة لا تقل أهمية ضرورة التوزيع العادل للسلطة في دلتا و نيجيريا كلها و التخلص من نمط سياسات القوة و القمع الموروثة و الاعتماد بدلا من ذلك على نمط من السياسات يقوم على مبدأ أن الحكومات خادمة لا حاكمة و تسعى لتحقيق مصالح شعوبها بدلا من تقويض حاجياته ، وهي كلها مطالب قامت إثرها مواجهات عنيفة بين الجماعة و السلطة في نيجيريا (صبحي، 2012، صفحة 32).

المحور الثالث: مستقبل الدولة في إفريقيا في ظل التأثيرات الخارجية والتحديات الداخلية.

يرى الباحث الأمريكي "جيري موللر" Jerry Mullar، في دراسته المنشورة في "مجلة الشؤون الخارجية" Foreing Affairs،[1] وكانت بعنوان: "نحن وهم: القوة الباقية للقومية الإثنية"، "Us and Them: The Enduring Power of Ethnic Nationalism,"، أنّ القوميات الإثنية هي المؤهلة لقيادة السياسة العالمية عبر الأجيال القادمة، معتبرا أنّ الظاهرة الإثنية "ظاهرة حداثية"، مستندا إلى رأي عالم الاجتماع أرنست جيللنر Earnest Gellner القائل: "أنّ القومية الإثنية لم تكن خطأ تاريخيا، وإنما ظاهرة مدفوعة على يد الحداثة".

- **الديمقراطية التوافقية كمقاربة لاندماج التعددي والاثني** إلى جانب الانتقال الديمقراطي يجب توافر عناصر أساسية لتغطية جانب مهم متمثل في إرضاء الأطراف المكونة للمجتمع التعددي حيث ترتكز على الحكم كعنصر أول الذي من خلاله تحقق الائتلاف الموسع بين كافة المجموعات السياسية والأقطاب الكبرى و الهامة ، فضلا عن العناصر الاخرى المتمثلة في الفيتو المتبادل أو حكم الأغلبية المتراضية، و التي تستعمل كحماية إضافية لمصالح الاقلية الحيوية ، و

النسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي و التعيينات في مجالات الخدمة المدنية ، و تخصيص الاموال العامة ، مع منح الاستقلالية لكل قطاع في تسيير شؤونه الخاصة،إلى جانب التركيز على العلاقات بين الحكومة المركزية و الإقليمية و المحلية التي تسهل تحقيق الأهداف المشتركة من خلال التعاون و ليس على أساس القوة و هذا ما أشار إليه Opeskim أن ميكانزمات العلاقات بين المؤسسات الحكومية يمكن أن تتفاعل و تعتبر كأدوات توافقية لتحقيق المنفعة المتبادلة بين الوحدات المكونة للدولة، فعلى الرغم من هذه الأسس التي تحوزها الديمقراطية التوافقية لتسهيل تكامل الأدوار يجب التركيز و التمييز بين بعض المداخل التي لها دور هي الأخرى في تحقيق الوحدة الوطنية و التكامل الاثني في افريقيا .

ان دور الذي تقوم به الديمقراطية التوافقية إلى جانب المداخل الأخرى في مختلف الكيانات التي تعرف التعدد و التنوع و منها الدول الافريقية يمكن الوصول إلى نتيجة إيجابية من شأنها إرضاء جميع الفئات المجتمعية وبعث فيها روح المسؤولية و تستطيع تحقيق التنمية بكل أبعادها.

ان ضرورة تغيير أفكار المؤسسات الوطنية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية تحت الدولة بشأن نظرتهم للدولة، عبر تأكيد أنّ الدولة هي الصيغة التنظيمية الملائمة في الوقت الراهن، وفي المدى القريب والمتوسط، لإدارة البلدان الإفريقية، وذلك حال تمكّن تلك الدول بوصفها أجهزة وإدارات وتنظيمات من القيام بوظائفها المنوطة بها؛ حيث إنّ المشكلة في أحد أبعادها تثور في إفريقيا نتيجة اعتقاد الفرد في التنظيمات تحت الدولة بأنّ وظائف الدولة ليست على المستوى نفسه من الأهمية، كوظائف تنظيماته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية و العرقية ، في ظل تردي جهاز الدولة وفساده في معظم البلدان الإفريقية. (آرنت، 2006)

الخاتمة

- يساهم التخلف الاقتصادي وغياب التنمية الاجتماعية في خلق بيئة ملائمة للجماعات الاثنية لافراغ مطالبها الاقتصادية في قالب اثني .
- أنّ ضعف قدرة الدساتير والقوانين في الدولة الوطنية وعدم قدرتها استيعاب المطالب الإثنية، يعود إلى عجز النخب الحاكمة عن تجاوز النظرة السطحية لهويات الجماعات الإثنية الصغرى مقابل الهوية العامة المهيمنة..
- الهويات الإثنية ليست سببا دائما للانقسامات الحاصلة في الدول الافريقية، لأنّ الحكومات في دول العالم الثالث تعتمد في نمط تسييرها على التطور غير الديمقراطي للسلطة، ما يرهن حياة الأفراد جميعهم في المجتمعات المتخلفة، وأنّ مسألة محاربة التسلّط في هذه الحالة تصبح ذات أولوية على المطالبة بالحقوق الإثنية، كما أنّ الدول المتقدّمة لم تستطع جميعها أن تضمن استقرارها عبر ضمان الرفاهية الاقتصادية أو الاجتماعية للأفراد، ولا عبر الديمقراطية الليبرالية باعتبارها إطارا سياسيا يحكم علاقة المحكومين بالسلطة، خصوصا وأنّ مواقف هذه الدول "القوى الدولية الكبرى" حيال قضايا الأقليات محكومة بقاعدة المصالح، وهي لا تستند على قاعدة مثالية قد تضرّ بمصالحها في سبيل دعم حقوق الأقليات، ما يجعل الفرضية الرابعة خاطئة.
- ان بناء العلاقة بين الدولة الوطنية والدولة الإثنية يقتضي عملية توافق اجتماعي، وتغيير رسميّ مضمون الخطاب السياسيّ والثقافيّ الاستيعابيّ للأقلية، واعتماد خطاب سلميّ، لخلق وترسيخ صورة ذهنية جديدة لدى

الأكثرية، تقوم بتذليل الفوارق الإثنية وإقناع المواطنين بأنّ المواطنة تبني "هوية جامعة" لجميع مكونات المجتمع، دون إقصاء لأيّ مكون مركّب له.

الإحالات والمراجع:

1. علي الدين هلال. (1996). علي الدين هلال، نفين مسعد معجم المصطلحات السياسية . القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
2. أسعد مفرج. (1997). أسعد مفرج موسوعة عالم السياسة. عمان-الاردن: لمؤسسة العربية للدراسات والنشر.
3. بومدين طاشمة. (2011). دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
4. ليبهارت آرنت. (2006). الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد (المجلد 1). (حسني زينه، المترجمون) بغداد: الفرات للنشر والتوزيع.
5. ميشيل تشوسودوفيسكي. (2012). عولمة الفقر . مصر: مكتبة الاسرة الهيئة المصرية العامة للكتاب.
6. إبراهيم احمد نصر الدين. (1998). الاندماج الوطني في افريقيا: نيجريا نموذج. دارسات المستقبل الإفريقي ، 54.
7. الرحمان حسن حمدي عبد. (1996). التعدّدية وأزمة بناء الدولة في أفر يقيا الإسلامية. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي.
8. علي الدين هلال، نفين مسعد. (1996). معجم المصطلحات السياسية . القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
9. فيليب برو. (1998). علم الاجتماع السياسي، . بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
10. قنصوه صبحي. (2012). النفط و السياسة في دلتا النيجر صراع لا ينتهي . مجلة قراءات إفريقية ، 32.
11. محمد أمين بن جيلالي. (2007). مشكلة بناء الدولة دارسة إبستيومولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة. جامعةأبي بكر بلقايد تلمسان، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية: رسالة ماجستير.
12. محمد مهدي عاشور. (2002). التعددية الإثنية، إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية. . عمان: المركز العالمي للدراسات السياسية.
13. علي الدين هلال. (1996). علي الدين هلال، نفين مسعد معجم المصطلحات السياسية . القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
14. أسعد مفرج. (1997). أسعد مفرج موسوعة عالم السياسة. عمان-الاردن: لمؤسسة العربية للدراسات والنشر.
15. بومدين طاشمة. (2011). دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
16. ليبهارت آرنت. (2006). الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد (المجلد 1). (حسني زينه، المترجمون) بغداد: الفرات للنشر والتوزيع.
17. ميشيل تشوسودوفيسكي. (2012). عولمة الفقر . مصر: مكتبة الاسرة الهيئة المصرية العامة للكتاب.

18. إبراهيم احمد نصر الدين. (1998). الاندماج الوطني في افريقيا: نيجريا نموذج. دارسات المستقبل الإفريقي ، 54.

19. الرحمان حسن حمدي عبد. (1996). التعدّدية وأزمة بناء الدولة في أفر يقيا الإسلامية. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي.

20. علي الدين هلال، نفين مسعد. (1996). معجم المصطلحات السياسية . القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

21. فيليب برو. (1998). علم الاجتماع السياسي، . بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

22. قنصوه صبحي. (2012). النفط و السياسة في دلتا النيجر صراع لا ينتهي . مجلة قراءات إفريقية ، 32.

23. محمد أمين بن جيلالي. (2007). مشكلة بناء الدولة دارسة إبستيومولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة. جامعةأبي بكر بلقايد تلمسان، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية: رسالة ماجستير.

24. محمد مهدي عاشور. (2002). التعددية الإثنية، إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية. . عمان: المركز العالمي للدراسات السياسية.

.1 H.Will Moore. (2002). Ethnic minority and foreign policy. summer fall Sais review, Volxxii: no° 2.

.2 John Stack and Louis Heberon. (1999). The Ethnic Entanglement and intervention in world politics. Praeger : green Wood, . Praeger : green Wood.,

.3 Mohammed Ayoob. (1992). The Security Predicament Of The (10) Third World State, . Colorado: Lynne Rienner Publishers.

.4 Panikos Panayi. (2000). An Ethnic History Of Europe Since 1945. London